إعلان برشلونة حول المعلومات البحثية المفتوحة

April 16, 2024 / DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.10958522

الفهرس

المقدمة 1

التزاماتنا 2

الملحق الأول: الإطار العام والسياق الموضوعي 4

الملحق (ب): التعريفات 8

المقدمة

تُستخدم كمّيات ضخمة من المعلومات لإدارة النشاط البحثي، بدءًا من المعلومات التي تتناول الباحثين وأعمالهم وأنشطتهم، وصولًا إلى ما يتعلق بعناصر العملية البحثية من مدخلات ونتائج، مرورًا بالمؤشرات التي تعكس مدى انتشار البحوث وتقديرها وتأثيرها في المجتمع. وتؤدي هذه المعلومات وظيفة أساسية في توجيه توزيع الموارد وتقييم أداء الباحثين والمؤسسات الأكاديمية. كما تعتمد الهيئات المنفذة والمموِّلة للبحوث على هذه البيانات في تحديد أولوياتها الاستراتيجية، وهي في الوقت نفسه أداة جوهرية تمكّن الباحثين وأصحاب المصلحة في المجتمع من تحديد البحوث ذات الصلة وتقدير قيمتها وفائدتها.

تظلّ حصة كبيرة من المعلومات البحثية محصورة داخل منظومات مملوكة لجهات خاصة تُدار لمصلحة المساهمين أكثر مما تُدار لخدمة المجتمع البحثي. وقد أدى هذا الوضع إلى تبعية متزايدة لتلك الأنظمة المغلقة، فأصبحنا نقوّم أداء الباحثين والمؤسسات اعتمادًا على بيانات غير واضحة المصدر أو الأسس. كما نقيس تقدم العلوم المفتوحة عبر بيانات مغلقة بطبيعتها. ويُتخذ عدد كبير من القرارات استنادًا إلى معلومات منحازة ضد اللغات الأقل حظًا والمناطق الطرفية والاتجاهات البحثية المهمّشة. لذا، ولتعزيز التقويم المسؤول وترسيخ ممارسات العلوم المفتوحة وضمان قرارات منصفة قائمة على أدلة متكافئة، تبرز حاجة عاجلة لإتاحة المعلومات البحثية على نحو مفتوح من خلال بنى علمية مفتوحة. ويجب أن تصبح شفافية المعلومات البحثية هي القاعدة الجديدة في منظومة المعرفة.

نؤمن نحن الموقعين أدناه بأن بيئة المعلومات البحثية الراهنة تتطلب تغييرًا عميقًا يرسّخ مبادئ الانفتاح والشفافية. ونتعهّد بأن نضطلع بدور ريادي في إصلاح هذه البيئة وتطوير ممارساتنا بما يتوافق مع قيم الانفتاح والمسؤولية. ونلتزم من أجل ذلك بتحقيق ما يلي: (1) اعتماد انفتاح المعلومات البحثية قاعدةً راسخة في منظومتنا العلمية، (2) والتعاون مع الخدمات والأنظمة التي تتيح هذا الانفتاح وتدعمه، (3) وتعزيز استدامة البنى التحتية التي تقوم عليه، (4) والعمل المشترك على تحقيق الانتقال من الأنظمة المغلقة إلى منظومات بحثية مفتوحة تُتيح المعرفة وتُعزّز أثرها في المجتمع.

يُستعرض فيما يلي عرضٌ تفصيلي للالتزامات الأربعة، على أن يُقدّم الملحق (أ) خلفية وسياقًا داعمًا لها، ويتناول الملحق (ب) توضيح المفاهيم المحورية المستخدمة في الإعلان.

التزاماتنا

بصفتنا مؤسسات تُجري البحوث أو تموّلها أو تقوّمها، نلتزم بما يلي:

1

نلتزم بجعل المعلومات البحثية التي نستخدمها وننتجها متاحة إتاحة مفتوحة باعتبار ذلك الأصل لا الاستثناء

- نعتمد الانفتاح مبدأً أساسيًا في المعلومات التي نستخدمها لتقويم الباحثين والمؤسسات، ولدعم القرارات الاستراتيجية، ولتحديد المخرجات البحثية ذات الصلة.
- نُقرّ بأن الأصل في المعلومات التي ننتجها عن أعمالنا ونتائجنا هو الإتاحة المفتوحة، مع استثناء المعلومات التي يتعارض انفتاحها مع المصلحة العامة أو الاعتبارات الضرورية، تطبيقًا للمبدأ: "انفتاحٌ حيثما أمكن، وانغلاقٌ حيثما لزم".

2

نتعاون مع الخدمات والمنصّات التي تتيح المعلومات البحثية المفتوحة وتُيسّر استخدامها

- نؤكد على ضرورة أن تُتاح المعلومات الناتجة عن عمليات النشر، بما في ذلك بيانات التعريف للمقالات والمخرجات الأخرى، عبر بنى علمية مفتوحة تستخدم البروتوكولات والمعرّفات القياسية عند توافرها.
- نلتزم بأن تتيح الأنظمة والمنصات المستخدمة في إدارة المعلومات البحثية داخليًا، مثل أنظمة المعلومات البحثية الحالية، تصدير جميع البيانات ذات الصلة وإتاحتها بصورة مفتوحة باستخدام البروتوكولات والمعرّفات القياسية كلما توفرت.

3

نلتزم بدعم استمرارية البنى التحتية التي تتيح المعلومات البحثية المفتوحة وتعزّزها

- نتحمّل مسؤوليتنا في دعم البنى التحتية للمعلومات البحثية المفتوحة من خلال المشاركة في بناء المجتمع العلمي وإدارة شؤونه، وتقديم إسهامات عادلة ومتوازنة تضمن الاستقرار المالي وتدعم تطوير هذه البنى.
- نؤكد أهمية التزام البنى التحتية التي ندعمها بتطبيق ممارسات جيدة في الحوكمة المجتمعية والاستدامة، على نحو يتماشى مع مبادئ البنى العلمية المفتوحة.

4

ندعم العمل الجماعي الرامي إلى تسريع التحوّل نحو انفتاح المعلومات البحثية

- نُدرك أهمية تبادل الخبرات وتنسيق الجهود من أجل تحقيق انتقال شامل من منظومات مغلقة إلى منظومات مفتوحة للمعلومات البحثية.ندعم إنشاء تحالف للمعلومات البحثية المفتوحة، ونعمل على تعزيز التعاون مع المبادرات والمؤسسات ذات الصلة لتحقيق هذا الهدف.

الملحق (أ)
الإطار العام والسياق الموضوعي

المعلومات البحثية الخاضعة لقيود الاستخدام تؤدي إلى قرارات تفتقر إلى الشفافية

كثيرًا ما تُبنى القرارات في المجال العلمي على معلومات بحثية خاضعة لقيود الاستخدام تُحتجز داخل بنى تحتية احتكارية تديرها جهات ربحية تفرض قيودًا صارمة على استخدام هذه المعلومات أو إعادة استخدامها. وتصعب كشف الأخطاء والثغرات والتحيزات في هذه المعلومات، بل يصبح تصحيحها أصعب. أما المؤشرات والتحليلات المستمدة منها فهي تفتقر إلى الشفافية وإمكانية التحقق. وتُتخذ قرارات مصيرية تمسّ مسار الباحثين ومستقبل المؤسسات البحثية وطبيعة إسهام العلم في خدمة الإنسانية استنادًا إلى هذه البيانات المقيدة. وفي غياب المعلومات البحثية المفتوحة يستحيل تقريبًا تمحيص هذه المؤشرات ومناقشة مواطن قوتها وضعفها نقاشًا مستنيرًا، فتتعذّر معايير المساءلة الأساسية وتتعرّض السيادة الأكاديمية للخطر.

تُدار العديد من البنى التحتية التي تحتوي على معلومات بحثية خاضعة لقيود الاستخدام بطريقة احتكارية، ومن أبرز أمثلتها قواعد "ويب أوف ساينس" و"سكوبس" اللتان تلعبان دورًا أساسيًا في تقييم الأبحاث وتخصيص الموارد في مختلف البلدان. وتقدم هذه القواعد بيانات وصفية عن النشر العلمي مثل العنوان والملخص والدورية والمؤلفين والجهات الممولة، غير أنها تقيّد استخدام هذه البيانات وتجعل الوصول إليها حكرًا على المؤسسات التي تدفع رسومًا باهظة، فيما تفتقر المؤشرات والتحليلات المبنية عليها إلى الشفافية وإمكانية التحقق.

لا يتحقّق اتخاذ قرارات شفافة ورفيعة الجودة إلا بتوافر معلومات بحثية مفتوحة تتيح التدقيق والمساءلة

في ظل التوجّه المتزايد نحو اعتماد المؤشرات والتحليلات في اتخاذ القرارات العلمية، يصبح التعامل مع إشكاليات المعلومات البحثية الخاضعة لقيود الاستخدام أولوية ملحّة. فالقرارات الرشيدة يجب أن تقوم على معلومات مفتوحة متاحة بحرية، تتيح الاستخدام وإعادة الاستخدام بلا قيود. ولتسهيل الربط بين البيانات المستقاة من مصادر متعددة، ينبغي استخدام معرّفات رقمية ثابتة مثل (DOI) و(ORCID) و(ROR) لتوثيق المخرجات البحثية والأشخاص والمؤسسات ذات الصلة. كما ينبغي أن تُدار البنى التحتية للمعلومات البحثية المفتوحة في إطار حوكمة يشارك فيها جميع الفاعلين المعنيين في المجتمع الأكاديمي.

يتيح انفتاح المعلومات البحثية وصول جميع أصحاب المصلحة إلى البيانات ذات الصلة بأنشطتهم، وهو عامل حاسم في بناء قرارات علمية رفيعة الجودة. كما يمكّن من الربط بين المعلومات الواردة من مصادر متعددة لتوفير صورة متكاملة وشاملة تُسهم في فهم أعمق للقضايا قيد البحث. وعندما تضيف المؤسسات البحثية أو الباحثون بيانات جديدة أو يحسّنون ما هو قائم، يمكنهم إعادة نشرها بصورة مفتوحة ليستفيد منها المجتمع العلمي بأسره. وفي سياقات التقييم البحثي، يضمن انفتاح المعلومات البحثية تيسير الوصول إلى جميع الأدلة المستخدمة في التقييم لكل الأطراف المعنية، مما يعزّز الثقة والشفافية ويقوّي ممارسات التقييم المسؤول.

ازدياد ملحوظ في الدعم الموجَّه إلى المعلومات البحثية المفتوحة

تتزايد القناعة في الأوساط العلمية بأهمية انفتاح المعلومات البحثية، وقد ظهر ذلك جليًا في حركة إصلاح نظم تقييم البحوث. فقد جاء في إعلان سان فرانسيسكو لتقييم البحوث المعروف باسم (DORA)، والذي يحظى بدعم ما يقارب ثلاثة آلاف مؤسسة وأكثر من عشرين ألف باحث حول العالم، دعوة صريحة إلى دور النشر لإزالة القيود التي تحدّ من إعادة استخدام قوائم المراجع في المقالات العلمية، وإتاحتها للعموم وفق رخصة المشاع الإبداعي المخصّصة للنطاق العام. كما أكّد بيان لايدن حول مقاييس البحث العلمي ضرورة تمكين الباحثين الذين يخضعون للتقييم من التحقّق المباشر من البيانات والتحليلات التي تُبنى عليها نتائج التقييم

وقد اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي مجموعة من الاستنتاجات بشأن تقييم البحوث وتطبيق مبادئ العلم المفتوح، شدّد فيها على وجوب إتاحة البيانات وقواعد المعلومات الببليوغرافية المستخدمة في التقييم بصورة مفتوحة، وعلى أهمية أن تتيح الأدوات والأنظمة التقنية درجة كافية من الشفافية. كذلك وقّعت أكثر من ستمائة مؤسسة انضمت إلى تحالف النهوض بتقييم البحوث المعروف باسم (CoARA) على اتفاقية تُبرز ضرورة ضمان استقلالية وشفافية البيانات والبنى التحتية والمعايير التي تُستخدم في تقييم البحوث وتحديد أثرها. وفي السياق نفسه، أصدرت مجموعة كبيرة من المؤسسات والأفراد في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إعلانًا أكّد أهمية المبادرات والمواقف المناهضة للعوائق التجارية التي تعيق الوصول إلى المعلومات العلمية والمشاركة فيها، مبيّنًا أن تقييم البحوث ينبغي أن يعتمد على قواعد بيانات تعكس الإنتاج العلمي المنشور في المستودعات الدولية والإقليمية والمحلية على حدّ سواء.

يُوسّع ائتلاف النشر الأكاديمي والموارد العلمية (SPARC) نطاق اهتمامه إلى ما يتجاوز تقييم البحوث، إذ يحذّر من أن البنى التحتية المعقّدة التي تعتمد عليها الجامعات في إدارة شؤونها باتت تنتقل تدريجيًا إلى ملكية شركات قادرة على ممارسة نفوذ غير ظاهر وتوجيه استراتيجي، وربما تحكّم فعلي، في القرارات الحاسمة داخل الجامعات. ويوضّح الائتلاف في خارطة الطريق التي أعدّها أن على المؤسسات البحثية أن تضع مجموعة من المبادئ الواضحة التي تمثّل أساسًا ومرجعًا لتوجّهاتها، وأن تعزّز التنسيق والعمل المشترك في ما بينها.

بادر المجتمع الأكاديمي في هولندا إلى وضع مبادئ إرشادية للمعلومات البحثية المفتوحة تنفيذًا للتوصية السابقة. وتسعى هذه المبادئ إلى تمكين الوصول إلى بيانات التعريف والتحليلات البحثية وإتاحتها للعموم، لما في ذلك من أهمية بالغة في الحد من التوسع التجاري المتزايد عبر مراحل دورة البحث العلمي، والذي يجري في غياب الشفافية أو وضوح المقاصد المتصلة بخدمة مصالح المجتمع الأكاديمي.

أسهمت مبادرة الاستشهادات البحثية المفتوحة (I4OC) ومبادرة الملخّصات البحثية المفتوحة (I4OA) إلى جانب مبادرة بيانات النشر 20/20 في تعزيز انفتاح المعلومات البحثية، ولا سيما البيانات الوصفية المرتبطة بالنشر العلمي. وأدّت المبادئ المتمثلة في أن تكون البيانات المعنية بيانات يسهل العثور عليها والانتفاع بها وتبادلها وإعادة استخدامها (FAIR) دورًا مهمًا في توسيع نطاق إتاحة البيانات الوصفية المفتوحة لبيانات البحث العلمي.

وأكّدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في توصيتها بشأن العلم المفتوح أهمية النظم الببليومترية والعلمية المفتوحة في تقويم المجالات العلمية وتحليلها. كما تبنّت العديد من البنى التحتية المعنية بالمعلومات البحثية المفتوحة مبادئ البنية العلمية المفتوحة التي تعزّز الحوكمة الرشيدة والاستدامة.

أسهمت التطوّرات السابقة في توسيع نطاق إتاحة المعلومات البحثية بصورة مفتوحة، وأصبحت هذه الممارسات أكثر شيوعًا وانتشارًا. وتقدّم العديد من البنى التحتية للمعلومات البحثية المفتوحة بدائل حقيقية عن قواعد البيانات المقيّدة. وتشمل هذه البنى ما توفّره منظمات مثل (Crossref) و(DataCite) و(ORCID)، إضافة إلى البنى المجمِّعة مثل (OpenAlex) و(OpenCitations) و(OpenAIRE)، والبنى المتخصّصة في مجالات علمية بعينها مثل (PubMed) و(Europe (PMC، إلى جانب البنى المحلية والوطنية مثل (La Referencia) و(SciELO) و(Redalyc).

يقترب المجتمع البحثي من بلوغ مرحلة فارقة في مسار الانتقال من المعلومات البحثية الخاضعة لقيود الاستخدام إلى المعلومات المفتوحة، إلا أن تحقيق هذا التحوّل يستلزم تكثيف العمل الجماعي وتنسيق الجهود على نطاق أوسع. ولهذا ندعو المؤسسات المعنية بتنفيذ البحوث وتمويلها وتقييمها إلى الإسهام في دعم هذا الانتقال، وإلى إعلان التزامها العلني عبر توقيع إعلان برشلونة للمعلومات البحثية المفتوحة.

الملحق (ب)
التعريفات

المعلومات البحثية

نقصد بالمعلومات البحثية البيانات التي ترتبط بتنفيذ البحوث العلمية والتواصل بشأنها، ويُشار إليها أحيانًا باسم البيانات الوصفية. وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: (1) البيانات الوصفية الببليوغرافية مثل العناوين، والملخّصات، والمراجع، وبيانات المؤلفين، والانتماءات المؤسسية، ومواقع النشر. (2) البيانات الوصفية المتعلقة بالبرمجيات البحثية، وبيانات البحث، والعينات، والأدوات. (3) المعلومات المتعلّقة بتمويل البحوث والمنح. (4) المعلومات الخاصة بالمنظمات والمساهمين في البحوث. وتُحفظ هذه المعلومات في أنظمة متنوّعة تشمل قواعد البيانات الببليوغرافية، ومستودعات البرمجيات، ومستودعات البيانات، وأنظمة إدارة المعلومات البحثية الجارية.

المعلومات البحثية المفتوحة

يُقصد بالمعلومات البحثية المفتوحة تلك التي تتيح الوصول إليها بحرية تامة، دون قيود على استخدامها أو إعادة استخدامها. ويُنظر إلى الانفتاح في هذا السياق على أنه نطاق متدرج، لا حالة مطلقة. وكما هو الحال مع بيانات البحث العلمي التي يُفترض أن تلتزم بالمبادئ المتمثلة في أن تكون البيانات المعنية بيانات يسهل العثور عليها والانتفاع بها وتبادلها وإعادة استخدامها (FAIR)، ينبغي للمعلومات البحثية المفتوحة أن تراعي المبادئ ذاتها. وعند بلوغ أعلى درجات سهولة العثور والإتاحة والتشغيل البيني وإعادة الاستخدام، تتحقق صفة الانفتاح الكامل للمعلومات البحثية بما يجعلها متوافقة مع مبادئ FAIR. ويتطلّب تحقيق ذلك، على سبيل المثال، ما يلي:

- اعتماد بروتوكولات قياسية ومعرّفات دائمة لدعم مستويات متقدمة من سهولة العثور والتشغيل البيني.
- إيداع البيانات الوصفية في مستودعات ومنصات تبادل واسعة الاستخدام لدعم سهولة الوصول والاكتشاف.

- اعتماد رخصة المشاع الإبداعي (CC0) أو تخصيص العمل للمجال العام متى كان ذلك مناسبًا، بهدف تعزيز قابلية التشغيل البيني وضمان إعادة الاستخدام.

- تحقيق الشفافية في إجراءات معالجة البيانات وتتبع مصدرها الأصلي، بما يتيح إمكانية التحقق ويعزّز فرص التشغيل البيني وإعادة الاستخدام.

- توظيف البنى التحتية التي توفّر واجهات معيارية ومفتوحة تدعم التكامل وتبادل البيانات.

تُستثنى من الإتاحة المفتوحة المعلومات البحثية التي يتعذّر مشاركتها لأسباب أخلاقية، بما في ذلك المعلومات التي قد تُفضي إلى انتهاك الخصوصية. وقد تُتاح في بعض الحالات أشكال مجمّعة من هذه المعلومات إذا كانت لا تُعرّض خصوصية الأفراد للخطر، شريطة أن يُقيَّم كل وضع على حدة ضمن الإطار التنظيمي والقانوني المعمول به.

النشر

يُعرَّف النشر بأنه العملية التي تُتيح نتائج البحث العلمي للعموم بهدف الاطلاع عليها والاستفادة منها وإخضاعها للنقد والتحليل. ويتضمّن ذلك نشر المواد الأكاديمية النصية في صورتها الرسمية مثل المقالات العلمية أو الكتب المتخصّصة، إضافةً إلى رفع التقارير وغيرها من النتاجات البحثية غير المحكّمة، فضلًا عن مشاركة البيانات البحثية والبرمجيات في المستودعات المخصّصة لها. وقد يشمل النشر أيضًا عرض أعمال فنية أو إبداعية مثل النحت أو الفنون البصرية أو الأفلام أو غيرها من الوسائط التي تهدف إلى تمثيل العملية البحثية أو إيصال نتائجها إلى الجمهور.

يتّسع مفهوم النشر ليشمل الحالات التي يكون جمهورها محدودًا، مثل الحالات التي يُتاح فيها الوصول للمحتوى من خلال الاشتراك، غير أنّه لا يشمل التقارير أو الوثائق الخاصة والسرّية التي لا يُراد تداولها على نطاق عام. ويتميّز النشر عن الأرشفة في أن الغاية من الأرشفة هي الحفظ الطويل الأمد للمحتوى البحثي، في حين يُركّز النشر على الإتاحة والاستخدام. كما تدعم بعض منصّات النشر إمكانية الأرشفة ضمن عملية النشر نفسها، بينما تقتصر أخرى على النشر فقط دون الأرشفة.

البنى التحتية العلمية

تُشير البنى التحتية العلمية إلى الأطر التي تُمكّن من تبادل المعلومات البحثية وإتاحتها بين مختلف الجهات الأكاديمية. ويصعب حصر تعريف دقيق لها بسبب تنوّع أدوارها ووظائفها، غير أنّها تشترك في سمة أساسية هي كونها تشكّل قاعدة يعتمد عليها العمل البحثي بأكمله. فهي تُستخدم في سياقات متعدّدة، وتدعمها أنظمة أخرى، وقد وُضعت لتُدار ضمن بيئة بحثية مفتوحة تُيسّر الاستخدام المشترك. وغالبًا ما تبقى هذه البنى غير ملموسة للمستفيدين المباشرين من الخدمات، ولا تُدرك أهميتها الفعلية إلا حين تتوقف أو تتعرض للخلل.

البنى التحتية العلمية المفتوحة

- تُشير البنى التحتية العلمية المفتوحة إلى النظم التي تضمن مستويات عالية من الانفتاح والمساءلة أمام المجتمع البحثي، وتُوفّر قدرًا من الاستقرار والشفافية والموثوقية يجعلها مصدر ثقة للمستخدمين. ويُشكّل الالتزام بمبادئ البنية العلمية المفتوحة (POSI)، إلى جانب نشر تحديثات دورية عن الأداء وعمليات التطوير، إطارًا يُمكّن هذه البنى من إثبات أهليتها للثقة التي تُمنح للبنى التحتية العلمية المفتوحة.

إعلان برشلونة حول المعلومات البحثية المفتوحة

https://barcelona-declaration.org/

أُعدّ إعلان برشلونة حول المعلومات البحثية المفتوحة بمشاركة مجموعة من أكثر من خمسةٍ وعشرين خبيرًا في مجال المعلومات البحثية، مثّلوا مؤسسات تعمل في تنفيذ البحوث وتمويلها وتقييمها، فضلًا عن الجهات التي تُوفّر البنى التحتية للمعلومات البحثية. وقد اجتمع الفريق في مدينة برشلونة في نوفمبر 2023 ضمن ورشة استضافتها مؤسسة سيريس (SIRIS Foundation). وتولّى تنسيق إعداد الإعلان كلٌّ من بيانكا كرامر (من مبادرة Sesame Open Science) وكاميرون نايلون (من مبادرة Curtin Open Knowledge بجامعة كيرتن) ولودو فالتمن (من مركز دراسات العلوم والتكنولوجيا بجامعة لايدن). وتدعو اللجنة الجهات الراغبة في معرفة المزيد عن الإعلان أو في الانضمام إلى الموقّعين عليه إلى التواصل عبر البريد الإلكتروني: contact@barcelona-declaration.org

CC BY